



ISSN: 1817-6798 (Print)

Journal of Tikrit University for Humanities

available online at: www.jtuh.org/

**Assistant Professor Dr. Ali Khalaf
Mojel**

College of Arts- Anbar

Prof. Dr. Kahlan Kazem Helmy

College of Arts- Anbar

* Corresponding author: E-mail :
amdlymjalshyby@jmal.com

Keywords:

Anglo-Persian Oil
Qatar
Arab
Gulf

ARTICLE INFO**Article history:**

Received 2 May, 2022

Accepted 31 May 2022

Available online 29 Nov 2022

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©2022 COLLEGE OF Education for Human
Sciences, TIKRIT UNIVERSITY. THIS IS AN
OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY
LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



Anglo-Persian Oil Company in Qatar: Efforts and Negotiations

A B S T R A C T

The British government took advantage of the First World War's favorable conditions to sign an agreement with the Sheikh of Qatar (Abdullah bin Qasim Al Thani) on November 3, 1916, Qatar is one of the most important Arab Gulf states, and it is a peninsula surrounded by water on three sides, with an area of about (11437) km², and of a desert nature. While Britain hurried to forums, India focused on its territory and natural resources. A tympany for this project has laid the foundation for influence and control, and the British government was successful in using all of its diplomatic, political, and military resources to secure Qatar's privilege and stop it from falling under the control of the American oil police. Prior to withdrawing his backing for the Anglo-Persian Oil Company for strictly commercial motives, he first assumed a major position.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit
University

DOI: <http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.11.2.2022.12>

شركة النفط الانكليزية-الفارسية في قطر الجهود والمفاوضات

أ.م.د. علي معجل خلف/ كلية الآداب- جامعة الأنبار

أ.د. كهلان كاظم حلمي/ كلية الآداب- جامعة الأنبار

الخلاصة:

تعد قطر واحدة من أهم دول الخليج العربي، وهي شبه جزيرة تحيط بها المياه من جهات ثلاث، إذ تبلغ مساحتها قرابة (11437) كم²، وهي ذات طابع صحراوي، استغلت الحكومة البريطانية ظروف الحرب العالمية الأولى لصالحها، إذ عقدت بتاريخ 3 تشرين الثاني عام 1916 اتفاقاً مع شيخ قطر (عبد الله بن قاسم ال ثاني) حصلت بموجبه على تعهد رسمي يمنع منح الشيخ أية امتيازات للتقيب عن النفط أو أية موارد طبيعية أخرى إلا بعد موافقة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، كان هذا التعهد بمثابة

وصاية بريطانية وتنازل تام من لدن الشيخ عن اراضيه وثرواته الطبيعية، اما بريطانيا فسارعت في محافلها الى تطبيق هذا التعهد الذي وضع لها اللبنة الاولى في نفوذها وسيطرتها، واستطاعت الحكومة البريطانية ان توظف كل امكانياتها الدبلوماسية و السياسية و العسكرية للظفر بامتياز قطر والحيلولة دون خسارته لصالح شركات النفط الامريكية، اذ جندت وزارة الخارجية و وزارة المستعمرات و مكتب الهند و وكيلها في البحرين وشخصيات لها نفوذ سياسي و اقتصادي لذلك الهدف المنشود، وكان لفرانك هولمز دور بارز في بداية الامر قبل ان يتراجع عن دعمه لشركة النفط الانكليزية-الفارسية لأسباب مادية بحتة.

الكلمات المفتاحية: شركة، النفط، الانكليزية، الفارسية، قطر، الخليج، العربي

المقدمة:

تصنف الدراسات الاقتصادية بأنها مؤثرة على كافة النواحي السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية، ولعل نشاط شركة النفط الانكليزية-الفارسية في امارة قطر بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى، واحدة من اهم تلك الدراسات في التاريخ الاقتصادي، اذ مثلت الشركة سياسة الحكومة البريطانية في منطقة الخليج العربي بامتياز، والتي حاولت ابعاد ابرز الشركات الامريكية عن منطقة الخليج العربي، لاسيما بعد حصولها على امتيازات في البحرين والاحساء ونصف امتياز النفط في الكويت، وسنحاول في هذا البحث التركيز على ابرز الجهود التي قامت بها شركة النفط الانكليزية الفارسية في امارة قطر وتبيان الدعم الكبير الذي قدمته الحكومة البريطانية عبر دوائرها الرسمية السياسية والدبلوماسية والعسكرية، لاسيما وانها واقعة ضمن حدود اتفاقية الخط الاحمر.

تعد قطر واحدة من اهم دول الخليج العربي، وهي شبه جزيرة تحيط بها المياه من جهات ثلاثة، اذ تبلغ مساحتها قرابة (11437) كم²، وذات طابع صحراوي⁽¹⁾.

عرفت قطر في الوثائق العثمانية المؤرخة في عام 1847 بأنها ميناء يقع على الخليج العربي تابع لمنطقة الاحساء يضم القرى والمزارع، وفي اواخر القرن التاسع عشر لم تكن قطر اكثر من اربعين قرية والى منزل والى حديقة وسكانها ينقسمون ما بين بدو وحضر⁽²⁾.

اعتمد سكان قطر على صيد اللؤلؤ والاسماك والملاحة والتجارة كركائز اساسية في الاقتصاد؛ كون ان الزراعة فيها غير ملائمة لطبيعتها الجافة وموقعها الجغرافي، ولعل ما قاله شيخ قطر (محمد بن ثاني) ان اللؤلؤ سيد كبيرنا وصغيرنا، خير دليل على تعاظم تلك المهنة في عموم سواحل قطر⁽³⁾.

تمثل قطر عقدة مواصلات مهمة برأً وبحراً، اذ ان اغلب السفن تمر عبر موانئها لتزود بالمؤن، ولها طرق برية تربط ما بين اغلب امارات الخليج والعراق وكانت لقطر علاقات مع كل من الهند وايران ومع امارات الخليج في اليمن وفي القطيف وعمان والكويت⁽⁴⁾.

واعتمد حاكم قطر على فرض ضريبة صيد اللؤلؤ عرفت باسم (القلطة) وقد بلغت عام 1891 نحو (44.137) فرنك⁽⁵⁾.

عقدت الدولة العثمانية مع بريطانيا اتفاقية عام 1913، حيث اصبحت لبريطانيا اليد العليا في قطر بموجب تلك الاتفاقية ، ونصت على عدم السماح لشيخ نجد او البحرين التدخل في شؤونها، كما ان الظروف الداخلية في الدولة العثمانية آنذاك ومقدمات الحرب العالمية الاولى خدمت البريطانيين كثيراً⁽⁶⁾.

استغلت الحكومة البريطانية ظروف تلك الحرب لصالحها، اذ عقدت بتاريخ 3 تشرين الثاني عام 1916 اتفاقاً مع شيخ قطر (عبد الله بن قاسم ال ثاني) حصلت بموجبه على تعهد رسمي يمنع منح الشيخ اية امتيازات للتقيب عن النفط او اية موارد طبيعية اخرى الا بعد موافقة المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي⁽⁷⁾، كان هذا التعهد بمثابة وصاية بريطانية وتنازل تام من لدن الشيخ عن اراضيه وثوراته الطبيعية، اما بريطانيا فسارعت في محافلها تطبل لهذا التعهد الذي وضع لها اللبنة الاولى في نفوذها وسيطرتها.

دخلت قطر ونفطها المحتمل حسابات القائمين على شركة النفط الانكليزية-الفارسية، فمع مطلع العقد الثالث من القرن العشرين وبالتحديد في عام 1921 ارسل مدير الشركة طلباً رسمياً الى الوكيل السياسي البريطاني في منطقة الخليج العربي يروم فيه اخذ الاذن للتفاوض مع شيخ قطر حول منحه للامتياز، ولعل منافسه النيوزلندي فرانك هولمز⁽⁸⁾ وشركته الأمريكية هو من اسرع الخطى نحو الاستحواذ على النفط في تلك الامارة، قدم هولمز طلباً مماثلاً بيد ان رد الحكومة البريطانية جاء طلباً للتريث للشركتين في بدء المفاوضات⁽⁹⁾.

دافعت بريطانيا عن حدود قطر بقوة في مؤتمر العقير عام 1922، اذ حاول ابن سعود ضم اراض قطرية الى حكمه لاسيما بعد تقاربه مع فرانك هولمز، غير ان السير برسي كوكس رسم تلك الحدود الشرقية بيده من جو دخان حتى دوحة السلوى، الامر الذي لم يرق لابن سعود لكنه استسلم في النهاية لتلك القرارات تحت سياسة الامر الواقع⁽¹⁰⁾، اذ كان هذا الخط حداً فاصلاً لا يمكن لابن سعود تجاوزه من خلال منح الامتيازات الى اية شركات نفطية.

كان السيد ارنولد ويلسون ممثل شركة النفط الانكليزية-الفارسية حاضراً برفقة برسي كوكس في مؤتمر العقير وسعى جاهداً الى التركيز على الحصول على امتياز من شيخها، لاسيما وان فرانك هولمز كان يمضي النفس لاصطياد امتياز نفط قطر لمصلحة شركته، وتأسيساً على ذلك التقى بالشيخ عبد الله وقدم اليه الرأي الداعي بالإمكانات النفطية التي تحتلها اراضيه بيد ان ولسن اخذ يخطط لإبعاد هولمز عن الساحة النفطية القطرية⁽¹¹⁾، وجاء في احدى الوثائق البريطانية الخاصة بمكتب الهند ان الشركة النفطية الانكليزية-الفارسية جددت طلبها في شهر تشرين الاول عام 1925 المتضمن منح الشركة تراخيص التنقيب عن النفط في قطر، وقد ابدى المقيم السياسي في بوشهر رغبته العارمة وترشيحه للشركة في طلبها، والذي بدروه حث وزارة المستعمرات البريطانية على الاسراع في منح التراخيص كون ان الوقت يمر بسرعة دون فائدة تذكر، كما ان الشركات الأمريكية بدأت مشوار منافستها للشركة الانكليزية، لاسيما حصولها على امتياز نفط الاحساء القريب من الاراضي القطرية والذي ربما سيؤثر على قرارات الشيخ عبد الله بن قاسم ال ثاني في منح الامتياز الى شركة النفط الانكليزية الفارسية⁽¹²⁾.

ارسلت شركة النفط الانكليزية-الفارسية بعد حصولها على موافقة وزارة المستعمرات البريطانية خبراءها وجيولوجيها المهتمين بأمور النفط الى الاراضي القطرية، وترأس تلك البعثة المهندس (ليس Leas) وبدأت اعمالها في 26 اذار عام 1926 وبعد اجراء عمليات المسح المبدئية قدمت الشركة طلباً الى شيخ قطر ان يمهلهام عاماً ونصف لديمومة اعمالها كون ان تلك الاجراءات ونقل معدات الحفر تحتاج وقتاً اضافياً، فلم يتردد الشيخ في منحها الموافقة⁽¹³⁾.

دخلت الدوائر الرسمية البريطانية على خط دعم المصالح النفطية البريطانية لاسيما شركة النفط الانكليزية-الفارسية، اذ قدم المقيم السياسي البريطاني المشورة والنصيحة الى حاكم قطر بضرورة منح الامتياز الى الشركة البريطانية كونها شركة رصينة وذات باع طويل في هذا المجال وتحظى بالسيطرة على حقول النفط في بلاد فارس والعراق، مما سيدر عليه الاموال الكثيرة في وقت قياسي⁽¹⁴⁾.

ادت التطورات والاحداث الخارجية دوراً كبيراً في التأثير على القرار الداخلي في قطر، ولاسيما اكتشاف النفط في البحرين عام 1932 وتدهور اوضاع الشركة الانكليزية-الفارسية في بلاد فارس، وبروز المنافسة الأمريكية في الاحساء والبحرين والكويت، كل هذه العوامل ادت بالحكومة البريطانية، ان المصالح البريطانية تواجه صعوبات كبيرة في المنطقة، اذ اقدمت على سبيل المثال شركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا الأمريكية على تقديم طلبات التراخيص في التنقيب عن النفط في قطر، وكان هذا ما كانت تخشاه بريطانيا ولاسيما ان عروض الشركة الأمريكية كانت افضل بكثير من عروض شركة النفط الانكليزية-الفارسية هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى فأن علاقة حاكم قطر الشيخ عبد الله بن قاسم مع ابن سعود كانت توجي للبريطانيين انه اكثر ميلاً للأمريكيين كما فعل ابن سعود⁽¹⁵⁾.

ادى تنافس الشركات الأمريكية الى ان تتخذ شركة النفط الانكليزية الفارسية سلسلة من التدابير السريعة للظفر بنفط قطر، اذ ارسلت مبعوثها (مايلز Myles) في اب عام 1932 وبرفقتة رجل اعتنق الاسلام يدعى (الحاج عبد الله وليامسون)، اذ التقيا بالشيخ عبد الله واستعرضها اتفاقية عام 1916 واتفاقية عام 1926 واقترحا ان يمنح الشركة مدة عامين للبدء بعمليات المسح مقابل مبلغ الف وخمسمائة روبية شهرياً، وللشيخ الحق في ابطال الاتفاق اذا لم يتم دفع الشركة المستحقات المالية او عند فشلها في عدم العثور على النفط⁽¹⁶⁾.

حثت الحكومة البريطانية الشركة على الاسراع والتوجه في الحصول على الامتيازات في قطر لوقف المصالح الأمريكية وجهود فرانك هولمز في هذا المجال، اذ بادرت الشركة عبر مديرها التنفيذي بإرسال بعثة الى قطر ترأسها مايلز في 20 اب 1932 الذي التقى بحاكم قطر مباشرة واجرى معه سلسلة لقاءات توجت بعد خمسة ايام بالتوقيع على اتفاقية جديدة بين الطرفين تضمنت موافقة الشيخ على البدء بأعمال البحث والتنقيب ولمدة عامين مستنداً الى اتفاق عام 1926⁽¹⁷⁾.

حملت الاتفاقية الموقعة في 25 اب عام 1932 على عدة شروط يأتي في مقدمتها، ان لا يمنح حاكم قطر اية تراخيص او موافقات لأي جهة اخرى طيلة العامين، واتفق الطرفان ان تقدم الشركة طلباً رسمياً ضمن مدة العامين يسمح لها باستخراج النفط واشترط موافقة شيخ قطر على ذلك الطلب ولا يحق للشركة ان تطلب مدة اضافية بعد انتهاء العامين، وبالمقابل فإن الشركة ستدفع لحاكم قطر مبلغاً قدره الفاً وخمسمائة روبية هندية شهرياً ولمدة عامين⁽¹⁸⁾.

بعث شيخ قطر عبد الله بن قاسم ال ثاني برسالة الى مدير شركة النفط الانكليزية-الفارسية اواخر اب عام 1932 تضمنت موافقته على قيام الشركة بأعمال التنقيب، غير انه اضاف في رسالته بأنه من المحتمل الغاء تلك الموافقة في حالة عدم رضاه عن عروض الشركة والمبالغ التي ستقدمها الامر الذي ازعج الحكومة البريطانية وشركتها من تلك التصريحات⁽¹⁹⁾.

ادركت الحكومة البريطانية ومعها شركة النفط الانكليزية-الفارسية ان شيخ قطر متقلب الآراء ومتردد في منح الامتياز للشركة البريطانية، اذ اوعزت لشركتها ان تكون طلبات الترخيص مقتصرة على المسح لكسب الوقت اولاً وابعاد المنافسين ثانياً وتجنب الخسائر المادية ثالثاً⁽²⁰⁾.

ابلغت شركة النفط الانكليزية-الفارسية في 1 ايلول عام 1932 المقيم السياسي في بوشهر بكافة التفاصيل حول اتفاقها مع شيخ قطر المؤرخ في 25 اب عام 1932 وزودته بنسخة من الوثائق التي تخص الاتفاق⁽²¹⁾، الامر الذي يؤكد لنا الاسناد المباشر للدوائر السياسية البريطانية للشركة بل وتوجيهها والدفاع عن سياستها وتوجهاتها ومصالحها.

حاولت الحكومة البريطانية ارضاء وتطمين الفائمين على شركة النفط الانكليزية-الفارسية فيما يتعلق بامتيازهم في قطر، اذ ارسل المقيم السياسي البريطاني برسالة في 2 كانون الثاني عام 1933 الى شيخ قطر ذكرته بما تم التوقيع عليه في اتفاقية 3 تشرين الثاني عام 1916، ولاسيما ما جاء في مادتها الخامسة المتضمنة عدم احقيته في منح اي امتياز للنفط او الموارد الطبيعية الاخرى الا بعد استشارة بريطانيا وموافقتها، الامر الذي دعا شيخ قطر الى اعادة حساباته بشكل دقيق، اذا ما علمنا انه كان يطالب بالحماية البريطانية من تهديدات خارجية محتملة⁽²²⁾.

دخلت اللجنة الفرعية الرسمية للشرق الاوسط في بريطانيا على خط منح الامتياز في قطر، فللمدة ما بين عامي 1932-1934 اتخذت تلك اللجنة العديد من القرارات بعد مباحثات ومشاورات انصبت جميعها في دعم شركة النفط الانكليزية-الفارسية في مساعيها لاسيما مع وجود منافس جديد في منطقة الخليج العربي تمثله الشركات الأمريكية في كل من البحرين والاحساء والكويت⁽²³⁾.

ما برحت مصالح وسياسة شركة النفط الانكليزية-الفارسية تفارق الاجتماعات الرسمية للدوائر البريطانية، ففي عام 1933 عقد اجتماع في وزارة المستعمرات كان المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي (كريفن ويليام فاوول Craven William Fowle) احد الحاضرين فضلاً عن المستر (هيرن Hern) ممثل شركة النفط الانكليزية-الفارسية، وقد دار الحديث بينهما عن اهمية حصول الشركة على امتياز لها في قطر لاعتبارات منها اهمية قطر الاستراتيجية بالنسبة للسياسة البريطانية ولإبعاد المنافسة الأمريكية عن ارض الخليج ذات الاحتكارات البريطانية، اذ اعرب هيرن عن رغبته بتحويل الموافقة القطرية على عمليات المسح الى اتفاق او امتياز دائم، وابدى هيرن رغبته في زيارة قطر شخصياً ودفع عجلة الامتياز الى الامام وعدم تكرار ما حصل في الكويت⁽²⁴⁾.

اعلن هيرن ان شركته تعمل بالنيابة عن شركة نفط العراق في محاولاتها للحصول على امتياز في قطر، الامر الذي رحبت به كل من وزارتي الخارجية والبحرية البريطانيتين، اللتين بدأتا تساند هيرن كون ان شركة نفط العراق شركة دولية ولا تتعارض مع الاتفاقيات الدولية المعقودة في تلك الحقبة ونتيجة لذلك اعطيت شركة النفط الانكليزية الاذن بالتفاوض مع شيخ قطر، اذ ساند فاوول الشركة في كل خطواتها ومساعيها⁽²⁵⁾.

يتضح مما سبق ان نشاط شركة النفط الانكليزية-الفارسية في قطر طوال المدة (1921-1933) كان نشاطاً مدعوماً ومؤيداً من جميع الدوائر السياسية البريطانية بل وحتى العسكرية منها لإدراك الجميع اهمية منطقة الخليج العربي كمنطقة نفوذ بريطاني خالص سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً.

واجهت شركة النفط الانكليزية-الفارسية معضلة جديدة وقفت امام تطلعاتها بالحصول على امتياز نفط قطر، تمثلت تلك المعضلة باتفاقية الخط الاحمر وشمولها الاراضي القطرية، ففي محاولة لتدارك الموقف عقد اجتماع في وزارة المستعمرات البريطانية في ايار عام 1933 برئاسة (باركينسون Parkinson) احد كبار الوزارة تم فيه مناقشة موضوع حصول الشركة الانكليزية على ذلك الامتياز، وجاء القرار ان تحصل شركة نفط العراق على ذلك الامتياز كونها خاضعة لاتفاقية الخط الاحمر، واتفق على حضور (سامبسون Sampson) وكيل الشركة لحضور المباحثات الجارية بين عبد الله والشركة الانكليزية الفارسية ليكون قريباً ومطلعاً عما يدور⁽²⁶⁾.

يبدو ان الحكومة البريطانية كانت مترددة ما بين دعمها لشركة بريطانية خالصة لكنها داخلية في اتفاقية الخط الاحمر.

ايقن المقيم السياسي البريطاني فاوول بتأثير موقف ابن سعود المؤيد للمصالح الأمريكية على قرار شيخ قطر بعد عودته من زيارة قام بها الى الرياض في 25 اب 1933 فضلاً عن الحديث الذي يدور حول احقية منح الامتياز الى الشركات التي لا تشملها اتفاقية الخط الاحمر، لاسيما وان شركة النفط الانكليزية الفارسية هي واجهة للحكومة البريطانية وبالتالي استمرار السيطرة والنفوذ⁽²⁷⁾.

ان قطع شيخ قطر للمفاوضات التي كانت تجري بينه وبين ممثلي شركة النفط الانكليزية-الفارسية بذهابه الى الرياض له مدلولات وغايات اهمها محاولة المقربين منه اخراجه من دائرة النفوذ البريطاني والالتحاق بركب المصالح الأمريكية، اذ حاول التآسي بابين سعود الذي رفض الهيمنة البريطانية، ويعد سكرتيره الخاص (محمد المانع) احد ابرز الداعمين لتلك التوجهات⁽²⁸⁾.

أكد الوكيل السياسي في الكويت برسالة بعثها الى فاوول المقيم السياسي في الخليج العربي بتاريخ 28 ايلول عام 1933 ان شيخ قطر اصبح اكثر عرضة لضغوط ابن سعود وان احتمالات عدم منح الامتياز الى شركة النفط الانكليزية-الفارسية اصبحت واردة، لاسيما وابن سعود ابلى الشيخ عبد الله ان البريطانيين سيطلبون منه توفير الحماية لشركتهم وبضمانات اخرى لن يستطيع تقديمها مما سيضطروهم الى تعزيز قواتهم البرية والجوية فوق اراضيه فطلب منه رفض ذلك الامتياز لأنه لا يضمن له الحماية من هجمات القبائل النجدية التي ستهاجم الشركة البريطانية ومقراتها ومنشآتها ومستودعاتها ومرافقها المنتشرة وفي ختام الزيارة اغدق ابن سعود وحاكم الاحساء⁽²⁹⁾ بالهدايا من المال والذهب والسيارات الحديثة على شيخ قطر للتأثير على قراره والالتحاق بركبهم⁽³⁰⁾.

بدأ شيخ قطر الاعتراض على العديد من المواد التي تضمنتها مسودة الامتياز، الا ان فاوول اخذ موقفاً متشدداً تجاه الشيخ في الرسالة التي بعثها الى الشيخ عبد الله في 29 تشرين الاول عام 1933، اذ

اخذت طابع التهديد والوعيد والتذكير بالتزامات قطر السابقة، وبعد ان استأنفت المفاوضات مثل شركة النفط الانكليزية الفارسية (جيشولم Chisholm)⁽³¹⁾ في تلك المباحثات الذي اخذ يقرب وجهات النظر ما بين كل من شيخ قطر وفاول، حيث اعرب للشيخ عن امله بمنح الامتياز في اقرب وقت، مذكراً اياه ان اي امتياز داخل الاراضي القطرية لن يتم الا بالموافقة البريطانية الامر الذي امتعض منه شيخ قطر⁽³²⁾.

سلك شيخ قطر طريقين تمثلا بالمرونة تارة والتصلب تارة اخرى فمن جهة كان حاله حال حاكم الكويت الذي لا يستطيع مجابهة المصالح البريطانية، اما انظاره فكانت تزنو الى العروض الأمريكية المغربية، ومن جهة اخرى ان الوضع الاقتصادي السيء لقطر يدفعه الى الاسراع في منح الامتياز لعله يخرج من ضائقته المالية، اما المسؤولون في شركة النفط الانكليزية-الفارسية كان لهم رأي اخر، اذ اتفقوا جميعاً على ان شيخ قطر يماطل ويسوف حتى نهاية مدة العامين المتفق عليها في 25 اب 1932 لعله يجد في عدم تطبيقها مخرجاً يمر من خلاله نحو الشركات الأمريكية⁽³³⁾.

درات مفاوضات بين جيشولم والشيخ عبد الله تركزت على محاور ثلاث اهمها مدى امكان الشركة في تجهيزه بالسلاح كي يستطيع توفير الحماية لها عند بدء اعمالها واشترط الشيخ ان تمنح له صلاحية طرد اي موظف يعمل في الشركة لا يرغب به وان يكون ناظراً في حل جميع الخلافات بينه وبين الشركة كما وضع الشيخ شرطاً اخر تمثل في ان تكون الاتفاقية مكتوبة باللغة العربية، فما لبث ان نقل جيشولم تلك الطلبات الى المقيم السياسي البريطاني، اذ اعرب عن موافقة شركته عليها ان لم يكن للحكومة البريطانية اسباب لرفضها⁽³⁴⁾.

خاطب المقيم السياسي مدير شركة النفط الانكليزية-الفارسية (الكنجتون Elkington) في عبادان مبيناً ان حماية الشركة تقع وفق المادة الحادية عشرة من مسودة الاتفاقية على عاتق الشيخ، بيد ان باستطاعة الشيخ شراء السلاح من خلال رخصة عدم ممانعة تقدمها له السلطات البريطانية، اما بشأن اللغة التي تصاغ بها الاتفاقية فلا ضير في ذلك بعد توقيعها وتجنب المصطلحات التي يمكن الاختلاف عليها، ورفض المقيم البت في مسألة القضاء الا بعد مفاتحة الحكومة البريطانية بذلك، اذ ارسل مذكرة بتاريخ 4 كانون الاول عام 1933 مستفهماً من وزارة الخارجية عن تلك النقاط التي اطلق عليها النقاط الغربية⁽³⁵⁾.

جاء رد وزارة الخارجية البريطانية الى مقيمها السياسي بأنها مع حل المشاكل بين الشيخ والاجانب بما يراه الشيخ وممثل الشركة المحلي وفي حالة عدم التسوية فأن الامر يعرض على التحكيم على غرار ما اتفق عليه في البحرين، ومن الجدير بالذكر ان رأي المقيم السياسي كان يرى ان تلك النقاط ما هي الا معوقات امام منح شركة النفط الانكليزية الفارسية للامتياز⁽³⁶⁾.

عقد في 21 كانون الاول 1933 اجتماعاً في مكتب شؤون الهند لمناقشة طلبات شيخ قطر ومحاولة دعم شركة النفط الانكليزية الفارسية في حصولها على امتياز هناك، وجاء في الاجتماع توجيهين الاول ذهب الى عقد اتفاق تجاري ما بين الشيخ والشركة، اما الاخر فيوجب على الشركة عقد اتفاقية سياسية مع الحكومة البريطانية، ونوقشت مقترحات منها ان تكون الشركة المستغلة لنفط قطر بريطانية خالصة مسجلة فيها وان يكون نصف انتاجها مكرراً في بريطانيا وان تشرف الحكومة على انتاج الشركة في اوقات الحروب، الا ان هذه المناقشات عارضها مندوب وزارة الخارجية (ليثويت Laithwaite)، اذ اكد ان قطر ارض عربية وليست بريطانية وانها تربطها اتفاقيات معها بيد انه طالب بالإبقاء على التمثيل المحلي وحقوق الامتياز بأيدي بريطانية واقترح ان يكون التعامل البريطاني مع تلك المشيخات منفرداً لا مجتمعاً⁽³⁷⁾.

تذكر المؤرخة موزة سلطان الجابر ان شيخ قطر كان يرغب باحتدام التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط مشيخته لعله يحصل على افضل العروض واعلاها لاسيما وانه كان يعاني من تدهور تجارة اللؤلؤ الطبيعي نتيجة الكساد الذي شهدته الاسواق؛ بسبب انتشار اللؤلؤ الصناعي الياباني فضلاً عن تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية اواخر العقد الثالث ومطلع العقد الرابع من القرن العشرين⁽³⁸⁾.

اراد الشيخ عبد الله ان ينقل اجواء التنافس القائم بين الشركات النفطية الى اراضيه لاسيما وان الشركات الأمريكية ابدت استعدادها لدفع عوائد تزيد بمقدار عشرة بالمائة عن اية نسبة تمنحها شركة النفط الانكليزية-الفارسية الى حاكم قطر، اذ اشتد التنافس بين الشركة الأمريكية والبريطانية حول نفط قطر للمدة ما بين خريف عام 1933 وحتى كانون الثاني 1934، اذ طلب شيخ قطر من لدن شركة النفط الانكليزية الفارسية مبلغاً لا يقل عن خمسمائة الف روبية الامر الذي ازعج الشركة وبدأت الحكومة البريطانية تمارس ضغطها من اجل تخفيض المبلغ⁽³⁹⁾، ولم يقف الشيخ عند طلبه المذكور اعلاه بل طلب من ممثل شركة النفط الانكليزية-الفارسية دفع عوائد مالية الامر الذي عدته الشركة طلباً شديداً ومرفوضاً⁽⁴⁰⁾.

اقترح شيخ قطر عبد الله بن قاسم في اب عام 1934 وقبل انتهاء مدة حق البحث الاختياري ان يمنح الامتياز الى كل من شركة النفط الانكليزية-الفارسية وشركة ستاندارد اويل اوف كاليفورنيا وعلى اساس المناصفة، كما هو الحال في امتياز الكويت الا ان اقتراحه جوبه برفض شديد من لدن المقيم السياسي البريطاني⁽⁴¹⁾.

اصبح الحصول على امتياز للنفط في قطر محفوفاً بالمخاطر لاسيما وان شركة النفط الأمريكية (سوكال) كانت تقدم الذهب الى حاكم البحرين وابن سعود، الامر الذي وصل بسرعة الى شيخ قطر عبد

الله بن قاسم الذي كان يرغب في الانخراط الى ذلك التوجه بغية الحصول على اعلى المكاسب، واسندت الحكومة البريطانية الى مقیمها السياسي فأول مهمة عزل شيخ قطر عن تلك التأثيرات لاسيما وان ممثلين عن شركة سوکال اخذوا يقومون بزيارات متواصلة مع الشيخ عبد الله⁽⁴²⁾.

اوضح نائب رئيس شركة النفط الانكليزية-الفارسية (فريزر Fraser) بتاريخ 11 كانون الاول عام 1933 في احد الاجتماعات المعقودة للدوائر المعنية بنفط الخليج العربي، ان امتياز نفط قطر لا يجب التساهل معه او السماح لشركة نفط كاليفورنيا بالحصول عليه كما سبق لها ان حصلت على نفط بالأحساء والبحرين، ولاسيما وان مدة حق الخيار الذي حصلت عليه الشركة في 25 اب عام 1932 يعطيها حصانة مؤقتة ولا يمنع شركة نفط كاليفورنيا من تقديم عروضها او عرقلة جهود الشركة في السعي للحصول على الامتياز، ونبه فريزر ان مدة الخيار الممنوح لم يبق منها الا بضعة اشهر⁽⁴³⁾.

بناء على ما تقدم والمتمثلة بالمنافسة القوية والعروض السخية التي تبديها الشركات الأمريكية اعدت شركة النفط الانكليزية الفارسية مسودة اتفاق جديد اجريت عليه تعديلات على المسودة السابقة لاسيما المادة الثانية عشرة والمتعلقة بكيفية نقل الامتياز عند الحصول عليه من شركة النفط الانكليزية الفارسية الى شركة نفط العراق، اذ من الواجب تأسيس شركة جديدة، ودخلت وزارة الهند متمثلة بـ (والتون Walton) على خط المفاوضات مع شركة النفط الانكليزية-الفارسية، حيث اكد فريزر ان حصة شركة النفط الانكليزية-الفارسية يجب ان لا يقل عن (23.75) بالمائة كما هو الحال في حقها في شركة نفط العراق الامر الذي سيعزز المصالح البريطانية في قطر⁽⁴⁴⁾، وطلب فريزر استمرار الدعم الحكومي وسرية المفاوضات، كون ان حصول الشركة على امتياز سيتعارض مع بنود اتفاقية الخط الاحمر ومبادئ سياسة الباب المفتوح، وفي السياق نفسه طلب فاوول من الحكومة البريطانية منحه الاذن بتوجيه تهديد لشيخ قطر في حالة اعطاء الامتياز الى الشركة الأمريكية، اذ جاء ذلك في رسالة سرية وجهها بتاريخ كانون الثاني عام 1934، اذ ان تهديد شيخ قطر بمهاجمة ابن سعود له وتوفير الحماية من تلك التهديدات سيضعف من حظوظ شركته في كسب الامتياز⁽⁴⁵⁾.

عقدت لجنة الدفاع الامبراطوري اجتماعاً لها في 23 شباط عام 1934 والتي اوصت بموافقتها على حماية شيخ قطر من اية عدوان بري مقابل ان يمنح الشيخ شركة النفط الانكليزية-الفارسية حقوق الامتياز كونها تعمل باسم نفط العراق، وتساعدت حدة التوترات نتيجة النشاط الذي مارسته شركة النفط الانكليزية الفارسية في اعمال البحث والتنقيب عن النفط لاسيما المناطق القريبة من الحدود السعودية، اذ اعلن كل من ابن سعود وحاكم الاحساء عن رفضهما تواجد الشركة بالقرب من اراضيهم، الامر الذي اجبر الحكومة البريطانية على التدخل لصالح شركتها واخذت تذكر ابن سعود بالاتفاقيات السابقة في عام 1923⁽⁴⁶⁾ واتفاقية جدة عام 1927، اذا ما علمنا ان عبد الله بن جلوي حاكم الاحساء اخذ يقيد ويعرقل

عمل بعثة شركة النفط الانكليزية-الفارسية ويثير المشاكل والمصاعب؛ بحجة ان تلك الحدود لم ترسم بعد، بيد ان الوثائق البريطانية تشير الى ان تلك الاعمال كانت مدفوعة الثمن وبتحريض من لدن الشركة الأمريكية⁽⁴⁷⁾.

انعكست الظروف السابقة الذكر على المفاوضات الجارية ما بين شيخ قطر وشركة النفط الانكليزية-الفارسية، اذ بلغ فاوول رئيس الشركة ان صعوبات جمة تواجهه في مفاوضاته التي جرت للمدة ما بين 2-4 نيسان عام 1934 وعلق فاوول ان الشيخ بدأ يطلب مبالغ كبيرة وشروط جديدة يوحي من خلالها بعرقلة عقد ذلك الامتياز ولم تقف المحاولات الأمريكية عند هذا الحد، اذ اسهم الدكتور (توماس Thomas)⁽⁴⁸⁾ في محاولة اقناع شيخ قطر الميل للمصالح الأمريكية ذات الثروات الطائلة بيد ان تومس غادر قطر بمجرد وصول فاوول اليها تجنباً لأي تصادم بينهما وادراكاً لأهمية وخطورة الامر صادقت اللجنة الفرعية الرسمية للشرق الاوسط في اجتماعها المنعقد في 12 نيسان عام 1934 على توجيهات اجنحة سياسة فاوول تجاه قطر، وفي تطور لافقت وجديد زار شيخ قطر البحرين للمدة ما بين 14-19 تشرين الاول عام 1934، اذ التقى بالوكيل السياسي البريطاني الذي كان واضح وشديد في مطلبه المحدد بوجوب منح الامتياز الى شركة النفط الانكليزية-الفارسية كونها تملك الحق الاختياري منذ اب عام 1932، اما شيخ قطر فقد ابغ الوكيل السياسي بشكواه من ممثلي شركة النفط الانكليزية وانه يريد شروط مماثلة لما حصلت عليه البحرين والكويت، ومن الجدير بالإشارة ان مواقف المقيم السياسي كانت متناقضة فتارة يدعم الشركة بوضوح وتارة يدعي وقوفه على الحياد من جميع الشركات بيد ان التهديد والوعيد كانا السمة الابرز في بداية اللقاء ونهايته⁽⁴⁹⁾.

اصبحت بوادر ميل شيخ قطر في منح الامتياز الى شركة النفط الانكليزية الفارسية اكثر واقعية مما سبق، فبعد توقيع الحكومة البريطانية الاتفاقية السياسية مع كل من البحرين والكويت في تشرين الاول عام 1934 والتي تضمنت السيادة البريطانية على نفط قطر وعدم السماح لشيخها بمنح الامتياز الى اية جهة الا بعد مشورتها وموافقتها، فضلا عن ان الوضع المالي المضطرب الذي كان يعاني منه شيخ قطر نتيجة تدهور تجارة اللؤلؤ، اذ ايقن بأنها لن تعود في مدة قصيرة⁽⁵⁰⁾.

حذرت حكومة الهند شركة النفط الانكليزية-الفارسية بأن الظروف والايضاح السائدة لا تسير في مصلحتها في ظل تعنت شيخ قطر وضغوطات ابن سعود واغراءات الشركات الأمريكية، فضلاً عن حاجة الشيخ للمال⁽⁵¹⁾، وفي محاولة لتدارك الموقف وعدم ضياع الفرصة ارسلت شركة النفط الانكليزية الفارسية في اوائل كانون الثاني عام 1935 ممثلاً (ميلز Mylles) الى شيخ قطر لتمديد مهلة الحق الاختياري الى ثمانية اشهر اضافية مقابل ان تدفع الشركة مبلغ الفين وخمسمائة روبية شهرياً⁽⁵²⁾، ولعل مطالبة الشيخ بتلك المبالغ يعود الى يقينه ان الشركة والحكومة توافقان على دفع تلك المبالغ نتيجة لما

اصابها من فقدان لامتيازات نفطية مهمة في الاحساء والبحرين والكويت ومحاولتها تخفيف الضغط الذي مارسته عليها والدوائر السياسية في بريطانيا ولاسيما مجلس العموم⁽⁵³⁾.

يعد الاجتماع المنعقد في 10 كانون الثاني عام 1935 في مكتب الهند بلندن نقطة تحول كبير في حسم امتياز نفط قطر لمصلحة شركة النفط الانكليزية-الفارسية، اذ وافق المجتمعون على التعديلات المقدمة من لدن الشركة حول مسودة الامتياز وبحضور ممثلين عن مجلس ادارة شركة النفط الانكليزية-الفارسية، واما فيما يتعلق بطلب الشيخ للحماية البريطانية فأن المجتمعين وافقوا عليها مقابل ان يكون الامتياز لشركة النفط الانكليزية-الفارسية، وان يكون العاملون في الشركة من البريطانيين ومن رعايا شيخ قطر.

وصل فاوول الى الدوحة في نيسان عام 1935 والتقى بالشيخ عبد الله، حيث ربط حصوله على الحماية مقابل منحه الامتياز الى شركة النفط الانكليزية-الفارسية واستغرقت تلك المفاوضات طيلة شهر نيسان، انتهت بحصول فاوول على الموافقة المبدئية لمنح الامتياز ثم سافر الى لندن وعاد الى الدوحة اوائل شهر ايار عام 1935 لوضع اللمسات النهائية للاتفاقية، ومن الجدير بالذكر ان شيخ قطر اصر على مسألة التسليح، اذ طلب مدافع متطورة ودبابات ومصفحات، بيد ان الجانب البريطاني اكد له ان تلك الطلبات ستزعج فاوول، فضلاً عن ان القطريين لم يكونوا مدربين على تلك الانواع من الاسلحة⁽⁵⁴⁾، وبعد حصول المقيم السياسي فاوول على الموافقة النهائية من حكومته على تلك الشروط حملها في مطلع ايار عام 1935 الى شيخ قطر الذي اخذ يراجع بنود المسودة مادة تلو الاخرى واشترط الشيخ عبد الله على فاوول ان يزيد اعداد قطع السلاح التي تجهز بها السلطات البريطانية كما انه رفض التوقيع قبل ان يستلم الدفعات المالية، الامر الذي ازعج فاوول كثيراً لكنه اسرع في مخاطبة مكتب الهند بزيادة اعداد قطع السلاح لكن الجواب جاء بالرفض كون ان المشيخة لا تحتاج لتلك الاسلحة وان اوضاعها مستقرة⁽⁵⁵⁾.

يتضح مما سبق ان المفاوضات الدائرة ما بين شيخ قطر وشركة النفط الانكليزية-الفارسية طيلة عقد من الزمن (1926-1935) اصابها التسوية والمماطلة والعديد من المصاعب والمشاكل لاسيما السياسية منها والادارية والمالية، ففيما يتعلق بجانب الشركة فأن دوائرها الرسمية المتمثلة بمجلس العموم او وزارة المستعمرات او وزارة الخارجية ومكتب الهند في لندن والمقيم السياسي في الخليج العربي لم يدخروا جهداً في دعم الشركة في حصولها على امتياز قطر والحيلولة دون تكرار ما تم فقده من امتيازات البحرين والاحساء والكويت، اما فيما يتعلق بجانب شيخ قطر فأن الميل للمصالح الأمريكية كان هدفاً يسعى اليه، فضلاً عن محاولاته الحصول على افضل العروض والرغبة في الخروج من الحماية البريطانية، وكان ابن سعود قد اسهم في هذا التوجه، انه كان بالتهديد تارة وبالاغراء تارة اخرى، فضلاً عن الاسباب الداخلية قد اسهمت الى حد كبير في اطالة امد المفاوضات بين الطرفين.

الخاتمة:

دعمت الحكومة البريطانية بمختلف مؤسساتها ودوائرها الرسمية جهود شركة النفط الانكليزية- الفارسية في مرحلة المفاوضات مع شيخ قطر، اذ ادركت خطورة الموقف وبروز المنافسة الامريكية التي كانت تسعى الى اقناع شيخ قطر بعروضها المغرية قياساً بالعروض البريطانية، فما برحت شركة النفط الانكليزية الفارسية في اقناع الشيخ تارة وتهديده تارة اخرى، لاسيما انه كان يرغب في الالتحاق بركب ابن سعود، بيد ان التحذيرات المباشرة للشيخ ومحاولة استغلال اوضاعه الاقتصادية السيئة كلها اسباب اطالت مدة المفاوضات لعقد من الزمن امتد حتى منتصف ثلاثينيات القرن العشرين والذي تكمل اخيراً بالنجاح.

مصادر و هوامش البحث:

- (1) محمد متولي، صوفي الخليج العربي، القاهرة، مكتبة الانجلو مصرية، 1975، ج1، ص 310.
- (2) زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني (1871-1916)، دراسة وثائقية، ترجمة: حازم سعيد منتصر، احرار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 2008، ص 13-14.
- (3) المصدر نفسه، ص 33-34.
- (4) عماد كريم عباس الراوي وعلي ناجح محمد العلواني، قطر من 1887-1913، دراسة اوضاعها الادارية والاقتصادية، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، العدد11، المجلد 25، لسنة 2018، ص 3-16.
- (5) المصدر نفسه، ص 19.
- (6) زكريا قورشون، المصدر السابق، ص 197 وما بعدها.
- (7) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني-الامريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب منه (1928-1939)، بغداد، 1982، ص 287؛ مؤيد عاصي سلمان، العلاقات البريطانية القطرية 1868-1916، دراسة تاريخية في العلاقات السياسية، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، 1989، ص 153-156.
- (8) قام فرانك هولمز بزيارة الى قطر عام 1921 كان يروم من خلالها منح شيخ قطر تراخيص نفطية لشركته، الا ان زياته لم تحقق نتيجة تذكر.
- (9) إبراهيم محمد شهداد، تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الاولى حتى عام 1973، ط1، الدوحة، 1985، ص 130.
- (10) إبراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص 130.
- (11) احمد زكريا الشلق، فصول من تاريخ قطر السياسي، الدوحة، 1999، ص 192.
- (12) F.O.R, R 15, 1, 626, Letter from, P. Res to C.O, Bushier, 18 Dec, 1925.
- (13) إبراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص 130-131.
- (14) Stephen Hemsly Longrigg, Oil in The Middle East, London, 1968, P. 105.
- (15) احمد صالح خليفة، التنافس الدولي على نفط الساحل الغربي للخليج العربي 1939-1952، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد، 1998، ص 24.
- (16) احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص 197؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، روايات غريبة عن رحلات في شبه الجزيرة العربية، الجزء الثالث (1900-1952)، دار الساقى، بيروت، 2013.
- (17) احمد صالح خليفة، المصدر السابق، ص 24-25.
- (18) إبراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص 132.
- (19) المصدر نفسه، ص 132.
- (20) ناصر العثمان، السواعد السمر، قصة النفط في قطر، قطر، منشورات للعلاقات العامة، 1982، ص 4.
- (21) إبراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص 133.
- (22) إبراهيم محمد شهداد، المصدر السابق، ص 133.
- (23) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 287.
- (24) المصدر نفسه، ص 278-288.

- (25) طالب محمد وهيم، المصدر السابق ، ص 288.
- (26) عبد العزيز المنصور، التطور السياسي لقطر 1916-1949، الكويت، 1979، ص 181.
- (27) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 289.
- (28) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 289.
- (29) كان حاكم الاحساء آنذاك الشيخ (عبد الله بن جلوي) المؤيد لتوجهات ابن سعود.
- (30) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 289-290.
- (31) يذكره إبراهيم محمد شهاد باسـم (تشيزهولم) المصدر السابق، ص 135؛ ويسميه احمد زكريا الشلق (تشيشولم)، المصدر السابق، ص 199.
- (32) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 290-291.
- (33) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 292.
- (34) ناصر العثمان، المصدر السابق، ص 65.
- (35) إبراهيم محمد شهاد، المصدر السابق، ص 136.
- (36) عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 185-186.
- (37) إبراهيم محمد شهاد، المصدر السابق، ص 137.
- (38) التطورات الاقتصادية والاجتماعية في قطر 1930-1973، اطروحة دكتوراه، مركز الوثائق والدراسات الانسانية، الدوحة، 2002، ص 105-106.
- (39) موزة سلطان الجابر، المصدر السابق، ص 107؛ احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص 201.
- (40) عبد العزيز منصور، المصدر السابق، ص 189-190؛ احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص 200.
- (41) احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص 201.
- (42) Longrigg, Op.Cit, P. 107.
- (43) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 295.
- (44) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 295.
- (45) المصدر نفسه، ص 295-298.
- (46) وهي الاتفاقية التي وقعت ما بين ابن سعود وبرسي كوكس.
- (47) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 299؛ إبراهيم إبراهيم، اثر النفط على قيام دولة الامارات العربية المتحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981، ص 143.
- (48) احد اطباء البعثة التبشيرية الأمريكية المتواجدة في البحرين، عالج شيخ قطر من مرض جلدي في يده. للمزيد من التفاصيل. ينظر: محمد مرسي عبد الله، دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها، الكويت، 1981، ص 86.
- (49) طالب محمد وهيم، المصدر السابق، ص 301-302.
- (50) موزة سلطان الجابر، المصدر السابق، ص 107-108.
- (51) إبراهيم محمد شهاد، المصدر السابق، ص 130؛ عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 193.
- (52) ان شيخ قطر كان قد حدد مبلغ خمسة الاف روبية عن كل شهر اضافي.
- (53) إبراهيم محمد شهاد، المصدر السابق، ص 140-141.
- (54) احمد زكريا الشلق، المصدر السابق، ص 207-208؛ عبد العزيز المنصور، المصدر السابق، ص 196-198.

(55) إبراهيم محمد شهاد، المصدر السابق، ص 141-142.

The resources are in English:-

- 1-Abdel Aziz Abdel Ghani Ibrahim, Western Narratives of Travels in the Arabian Peninsula, Part Three (1900-1952), Dar Al-Saqi, Beirut, 2013.
- 2-Abdul Aziz Al-Mansour, The Political Development of Qatar 1916-1949, Kuwait, 1979.
- 3-Ahmed Saleh Khalifa, International competition for oil on the western coast of the Arabian Gulf 1939-1952, unpublished doctoral thesis, University of Baghdad, College of Education Ibn Rushd, 1998.
- 4-Ahmed Zakaria Al-Shalaq, Qatar's Political History, Doha, 1999.
- 5-Ibrahim Ibrahim , The Impact of Oil on the Establishment of the United Arab Emirates, Center for Arab Unity Studies, 1981.
- 6-Ibrahim Muhammad Shahdad, The Evolution of the Relationship Between Oil Companies and the Gulf Countries from the First Concession Contracts to 1973, 1st Edition, Doha, 1985.
- 7-Imad Karim Abbas Al-Rawi and Ali Najeh Muhammad Al-Alwani, Qatar from 1887-1913, a study of its administrative and economic conditions, research published in the Journal of Tikrit University for Human Sciences, No. 11, Volume 25, for the year 2018 .
- 8-Moza Sultan Al-Jaber, Economic and Social Developments in Qatar 1930-1973, PhD thesis, Center for Documentation and Human Studies, Doha, 2002.
- 9-Muayyad Assi Salman, British-Qatari Relations 1868-1916, a historical study in political relations, Center for Arab Gulf Studies, University of Basra, 1989.
- 10-Muhammad Morsi Abdullah, The United Arab Emirates and Its Neighbors, Kuwait, 1981.
- 11-Nasser Al-Othman, Al-Sa'ed Al-Samar, The Oil Story in Qatar, Qatar, Public Relations Publications, 1982.
- 12-Talib Muhammad Waheem, British-American competition for the oil of the Persian Gulf and the position of the Arabs on it (1928-1939), Baghdad, 1982.
- 13-Zakaria Qorshun, Qatar in the Ottoman Era (1871-1916), a documentary study, translated by: Hazem Saeed Muntasir, Ahrar Al-Arabiya for Encyclopedias, 1st Edition, Beirut, 2008.